كيف يتم رفع الدعم عن الزراعة وتحقق في نفس الوقت المستهدف منها؟

ربمـا يقول قائـل .. إبعـدوا عنا يرحمكـم الله .. لا نريد دعمكـم ولا نريد تدخلكم في نفس الوقت .. ولكن هذا لن يحدث .. بل ومن الصالح العام ضبط منظومة الإقتصاد الزراعي والإنتاج الزراعي مع مراعاة التنمية الإجتماعية فى نفس الوقت.

قبـل أن نتحدث عن رفع الدعم عن الزراعة نحدد معا ما هو المستهدف من الزراعة؟ حيث أن الغرض من الزراعة تحقيق أشـياء كثيرة منها توفير إحتياجات المواطنين من المأكل والملبس شاملا فى ذلك بالتأكيد التصنيع الغذائي والتصنيع الزراعي ومنها صناعات كثيرة مثل المنسوجات

.. والنشـاط الزراعـي يتـم بغرض زيـادة في النـاتج القومـي عن طريق التسـويق المحلي والتسـويق الخارجى أي التصـدير، والنشـاط الزراعي يهدف أيضـا إلى رفع مستوى معيشـة العاملين في هذا القطاع .. وبالتالي نحن نبحث عن تعظيم الإنتاجية فى كافة إحتياجاتنا الزراعية

استاذ دكتور
صلاح يوسف
وزير الزراعة الأسبق

مع توفير أعلى دخل للمنتج الزراعي وفي نفس الوقت عدم رفع الأسعار على المستهلك بشكل يوجد خلل مجتمعى فى توفير الإحتياجات بسعر مناسب .. أي من الممكن أن نقول سعر عادل للمنتج وسعر مقبول للمستهلك .. هذا فى حالة ما إذا تحدثنا كدولة .. أما لو تحدثنا كمهتمين بالنشاط الزراعي وفى ظل رفع الدعم فإن ما يعنينا هو أقصى سعر عادل بالنسبة للمنتج بغض النظر عن المستهلك .. وهنا يظهر موضوع العرض والطلب وهذا ما يعرض المزارع والمستهلك لدورات متعاقبة من توفر المنتج وغيابه وسعر عالي وسعر منخفض للسلع الزراعية على التتابع .. وبالطبع تفكر الحكومات في رفع الدعم عن الزراعة أو عن المنتج الزراعي .. ولكن يكون أول خطوة هو رفع الدعم عن المزارع أو المنتج الزراعي الأجنبى .. وهنا من الواجب أن تنتبه الحكومات أنها بالإستيراد تدعم المزارع فى الدول التى نستورد منها .. وهنا يسأل سائلا .. كيف تدعم الحكومات المزارع الأجنبى بالرغم من أن سعره أقل من سعر المنتج الزراعي المحلي؟ .. والإجابة بسيطة وواضحة .. فظروف الإنتاج لدى المزارع الأجنبي مختلفة تماما من حيث الأرض وطبيعتها وتكاليف الري وتكاليف الأسمدة وتكاليف المبيدات والتقاوي والإرشاد الزراعي .. في معظم دول العالم أو على الأقل التي نستورد منها تجد أن ظروف الدولة وإدارات حكوماتها تيسر على المزارع عملية الإنتاج .. وتضع فى نفس الوقت الذي تحمي به المزارع من خلال الحفاظ على تنافسية منتجة .. حتى أننا عند التصدير نتحدث عن نوافذ تصديرية للمحاصيل المختلفة .. هذه النافذة تعبر عن شيئين الأول فترة حماية الدول التى نصدر لها لمنتجها الزراعي حيث تفرض ضرائب أو جمارك عالية حتى تدعم الفرصة التنافسية لمزارعيها وفي نفس الوقت تحدد الكميات التي يمكن أن نصدرها حتى لا يتم إغراق الأسواق لديها بالرغم من وجود هذه الضرائب أو الجمارك أما العامل الآخر في النوافذ التصديرية فهو الدول المنافسة لنا في هذه المحاصيل التي نصدرها وأسعارها .. نعنى بهذا أن كل دولة تحمي مزارعيها ومنتجاته الزراعية وهو ما يطلق عليه دعم وهو أهم من الدعم المادي بكثير حيث بطريقتها تلك تحافظ على كامل المنتج وليس نسبة كمية منه أو نسبة تمويل له، وبالرغم من هذا تجد دعما ماليا أو ما يطلق عليه تيسيرات عمليات الإنتاج أو بمعنى أدق الأنظمة البنكية في هذه الدول تساعد عملية الإنتاج عن طريق الإقراض بدون فائدة تماما تقريبا .. وبالتالي إذا قارنت بين سعر المنتج المحلى وسعر المنتج الأجنبي فهذه مقارنة غير صحيحة لأن ظروف أو بيئة الإنتاج كلها مختلفة علاوة على فارق جودة المنتج الزراعي المصري حيث دائما منتجاتنا الزراعية تتميز بجودة عالية مقارنة بأي منتج زراعي مستورد .. وفي عالم التجارة الزراعية فإن السعر مرتبط بمواصفات الجودة وليس فقط مقارنة أسعار مطلقة .. ومن جانب آخر فإن مواصفات الجودة التي تضعها الدول المستوردة دائما تكون عالية من حيث جودة الشكل أو الطعم أو السلامة والخلو من الملوثات البيئية .. وهذا ما لا تضعه حكوماتنا بشكل مناسب جدي بخلاف معظم دول العالم التي تستورد .. كل هذا فقط لنعي أنه حينما نفكر ونخطط لرفع الدعم يكون أو من نرفع عنه الدعم هو المزارع الأجنبى سواء خارج أرض مصر عن طريق الإستيراد أو داخل أرض مصر عن طريق الإستثمار .. وهنا تبرز نقطة أخرى هو التيسيرات التي يتلقاها المستثمر الأجنبي في الزراعة على أرض مصر بخلاف المستثمر المحلي .. وتظهر هذه فى شكل أسعار الاراضى وتيسيرات استيراد مختلفة بإعفاءات جمركية .. وربما تكون التعاونيات هى المنفذ الحقيقي الذي يمكن أن تستغله الزراعة المصرية لتحظى بنفس فرص المنافسة للمستثمرين الأجانب على أرض مصر .. وهنا نعني بالمستثمر الأجنبي المستثمر غير المصري أيا ما كانت جنسيته ..

ونجد أن الإرشاد الزراعي أو ما يسمى الدعم الفني موجود في كل دول العالم .. ويجب مقارنة ما تنفقه أو تقدمه دول العالم للدعم الفني للمزارع مقارنة بما نقدمه في مصر .. والدعم الفني حقيقة ليس مجرد تقديم المشورة أو الخبرة أو استخدام العلم .. بل قبله تقوية المنافذ التعليمية ويكون هذا بتقوية الجامعات التي تقدم خريجين متخصصين في العلوم الزراعية ما يتعلق بها وأيضا تقوية مراكز البحث العلمي وتوفير كافة الظروف التي ترتفع بمستوى البحث العلمي حتى يقدم المشورة أو الخبرة العلمية العالية .. بل ومن خلال البحث العلمي يمكن للدولة أن تقدم مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة عالميا من خلال إنتاج التقاوي والأسمدة والمبيدات سواء كيماوية أو حيوية أو طبيعية وطرق زراعة ومعاملات زراعية وغير ذلك مما يوفر في تكاليف الإنتاج ويعظم في نفس الوقت الإنتاجية لوحدة المساحة .. هذا جانب كبير تقوم به كل الدول ولكن بنسب متباينة .. فيجب ونحن نتحدث عن رفع الدعم عن الزراعة أن تكون الدولة قد قامت بواجباتها جيدا تجاه المنظومة العملية والبحثية والخدمية في مجال الانتاج الزراعي سواء نباتي أو حيواني .. وهذه الواجبات هى فى حقيقتها ليست دعما ماليا أو فنيا تقدمه الحكومات مجانا بل هى تأخذ مقابله بطرق مختلفة في كل الأحوال .. وإذا أرادت أن تأخذ مقابل أكبر على الحكومات أن توفر الناحية العلمية والبحثية بشكل أكبر .. حيث العلم هو الذي يرسم السياسة الزراعية ويطبقها ويحقق إنتاجها .. وأي قصور في هذا فمردوده على الجميع مزارعين وغير مزارعين وحكومات ودول.

ويجب أيضا مع رفع الدعم رفع القيود أو العوائق على الصادرات المصرية الزراعية والتى تتمثل في شكل رسوم مختلفة أو ضرائب مختلفة .. وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أكبر وبنوع من التفاصيل .

ومازال للحديث بقية